واقع الأساس الاقتصادي لمدينة هيت لعام ٢٠١٣

أ.م.د. مشعل فيصل غضيب المولى عمر ذاكر حمود خميس الهيتي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

تناولت هذه الدراسة، الأساس الاقتصادي لمدينة هيت، من خلال تحليل النشاطات الاقتصادية لها، وتهدف الدراسة من خلال ذلك الكشف عن تأثيرات تلك الأنشطة في نموها الحضري وذلك عن طريق اعتماد الجانب التطبيقي، والذي تم في ضوئه تحليل الأساس الاقتصادي للمدينة، معتمد على طريقة الاستجواب المباشر، في تحديد الأساس الاقتصادي للمدينة ونسبته وفق معيار قيمة المباع خارج المدينة للتوصل إلى ذلك، وبناء على ذلك امكن تحديد الأساس الاقتصادي لمدينة هيت ولجميع الفعاليات (التجارية والصناعية والتعليمية)، الأساسية منها وغير الأساسية بنحو (١: ٣,٦) للفعالية التجارية، و(١: ٥,٨) للفعالية الصناعية و(١: ١,١) لفعالية التعليم. وانتهت الدراسة إلى صياغة جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت منسجمة مع اهداف الدراسة وفرضيتها.

Abstract

This study, the economic foundation of the city of Hit, through the analysis of economic activities have, and the study aims through it to detect the effects of those activities in the urban growth through the adoption of the practical side, which was in the light of the analysis of the economic foundation of the city, is supported on the method of interrogation direct, in determining the economic foundation of the city and accounted for in accordance with the standard retail value outside the city to reach it, and therefore possible to determine the economic foundation of the city of Hit and all events (commercial, industrial and learning), basic and non- basic about (1: 3.6) for the effectiveness of the business, and (1: 5.8) for effective industrial, and (1: 1.1) of the effectiveness of education. The study concluded the drafting of a set of conclusions and recommendations, which came in line with the objectives of the study and its premise.

المقدمة:

تلعب الأنشطة الاقتصادية الأساسية دوراً في خلق النمو الحضري واستمراره وتعزيز مستوياته كونها تشكل المصدر الممول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، لذا نجد أن فرص النمو والتطور للمدينة تتناسب طردياً وتطور حجم الأنشطة الاقتصادية فيها ومستوياتها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فان الآثار الإيجابية الأخرى لتلك الأنشطة، هي خلق أنشطة اقتصادية غير أساسية والتي تعني إيجاد مجالات أخرى في خلق فرص العمل ومصادر دخول أخرى للسكان تمثل حالة مضاعف لتلك الأنشطة الأساسية من جانب آخر، وبالنظر لما اتسمت به المدن في المرحلة المعاصرة من حركة نمو واسعة بشكل ظهر اهتمام لدى الجغرافيين والمهندسين والاقتصاديين والاجتماعيين في تحديد مفهوم، يفسر الأسباب التي تقف وراء ذلك النمو حتى تقاربت أفكارهم وتجسدت آراؤهم بصياغة مفهوم يعرف بالأساس الاقتصادي للمدن (Economic Base).

مشكلة الدراسة:

تعد سرعة النمو الحضري وتعدد صوره ظاهرة تميزت بها المدن في الموقت الحاضر أكثر مما كانت عليه في أوقات مضت، فقد ارتفعت معدلات التحضر بشكل كبير ليس في الدول المتقدمة فحسب، وإنما في الدول النامية. ومدينة هيت ضمن بلد نامٍ هي في ذلك الحال بوصفها مركزاً إدارياً واقتصادياً لإقليمها المتمثل في قضاء هيت عامة، فضلاً عن موقعها كإحدى المدن المهمة على الطريق العام (بغداد– القائم)، وكما توضحه الخريطة، مما جعل هناك نوع من التشابك بينها وبين إقليمها والذي زاد من فعالية أنشطتها الاقتصادية وانعكست آثاره على نموها الحضري والتغيير المستمر في مساحتها وشكلها، مما اثر على مورفولوجيتها، ويعود سببه الى تركز وتنوع أو اتساع الفعاليات الاقتصادية ومع ذلك لم يتحدد دور وفعالية أي من الأنشطة الاقتصادية في هذا النمو، فضلاً عن أن تحديد ذلك النشاط يعد من المرتكزات الأساسية لتوجيه مستقبل نمو وتطور المدينة وفي إطار ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة.

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من ان الأنشطة الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الحضري، هي المحور الرئيس

لهذه الدراسة لذلك فانه يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

(ان تفسير أسباب نمو مدينة هيت ورسم مستقبل نموها وتطورها يعتمد على تحديد اساسها الاقتصادي)، وفي الإطار نفسه فإن الأساس الاقتصادي يتكون من عدة أنشطة وفعاليات، إلا أنها تتباين من حيث الدور في المدينة، فهناك فعاليات تخدم سكان المدينة والإقليم وأخرى اقتصرت خدماتها فقط على سكان المدينة وعليه فإن ما يحدث من تطور ونمو في المدينة أو اضمحلالها ما هو إلا انعكاس للتغيرات التي تحدث في الفعاليات الأساسية.

خريطة توضح موقع مدينة هيت من العراق ومحافظة الانبار

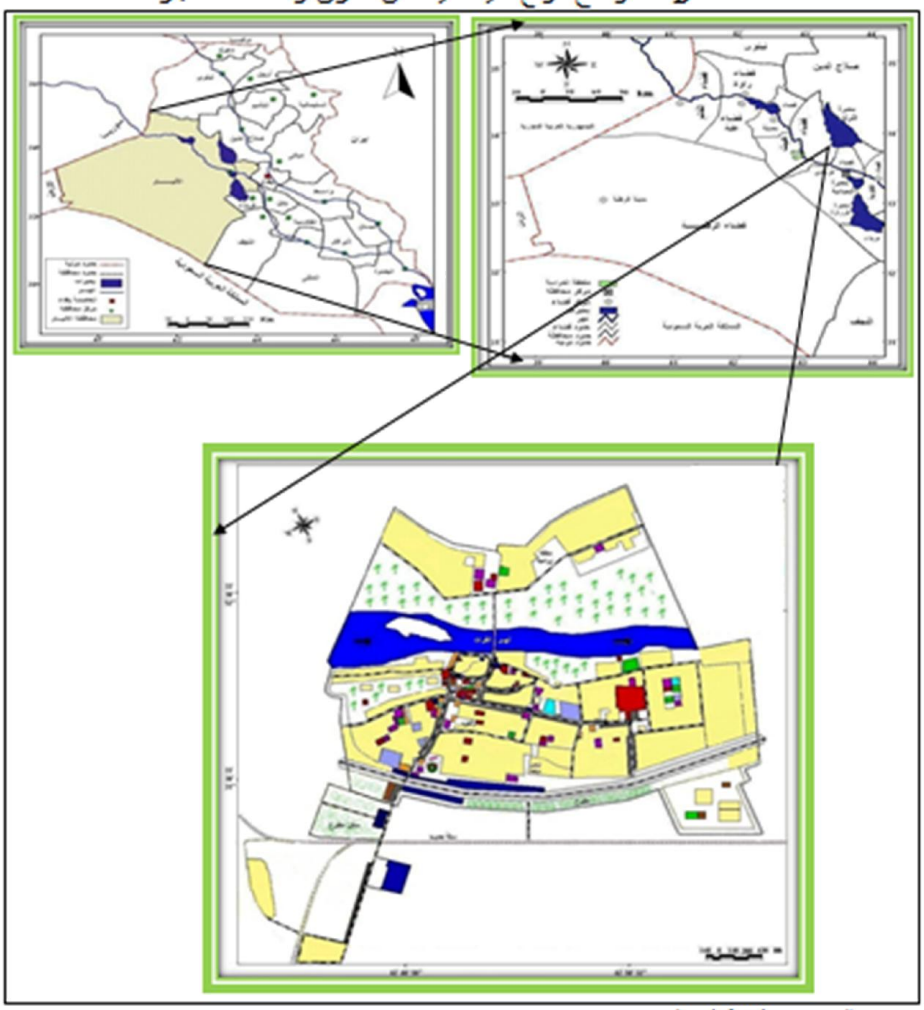

المصدر: بالاعتماد على:

١- المديرية العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، ١٩٩٧، ١/١٠٠٠٠٠٠٠.

٢- المديرية العامة للمساحة، خريطة محافظة الانبار الإدارية، ١٩٩٤، ١/١٠٠٠٠٠٠٠.

٣- المديرية العامة للمساحة، خريطة التصميم الأساسي لمدينة هيت ذات المقياس ١/ ٤٠٠٠ لعام ١٩٩٤، رقم (٦٨٦)، المحدثة.

هدف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، تمثل الهدف بتحليل الأنشطة الاقتصادية في مدينة هيت والكشف عن أهميتها وفق المعايير والطرق التي يتبعها الباحث لتحديد دورها في النمو الحضري للمدينة، وبذلك يمكن القول، ان الهدف يرتبط بدراسة وتحلل الهيكل الاقتصادي والنشاطات الخدمية في مدينة هيت وباتجاه تصنيف وتركيب النشاطات الاقتصادية حسب أهميتها في التأثير بنمو المدينة.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد منطقة الدراسة وفق موضوع الدراسة (واقع الأساس الاقتصادي لمدينة هيت لعام ٢٠١٣) ضمن خريطة التصميم الأساسي للمدينة لسنة (١٩٩٤) والمرقمة (٦٨٦) والمحدثة، كما بينته الخريطة السابقة.

مبررات الدراسة والحاجة إليها:

يمكن تحديد مبررات الدراسة بالآتي:

١. الاهمية الاقتصادية التي تتمتع بها مدينة هيت بوصفها مدينة إقليمية وإدارية لقضاء هيت وبما تحتويه من عوامل اقتصادية كانت باعثاً لنموها الحضري.

٢. عدم دراسة الأنشطة الاقتصادية فيها وفق مفهوم الأساس الاقتصادي على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت المدينة .

تطور مفهوم الأساس الاقتصادي:

لم تكن المدينة لتؤدي نشاطاتها المختلفة لذاتها حسب، وإنما تقدم جزءاً من وظائفها وخدماتها الأساسية لإقليمها، أي أن هناك مناطق نفوذ تعتمد على الإقليم بشكل رئيس في سد معظم حاجات المدينة لها من وظائف كما أن المدينة تعتمد على الإقليم بشكل رئيس في سد معظم حاجاتها من الطعام والأيدي العاملة[١] بحيث جعلت من المدينة وإقليمها شخصيتهما المتميزة[٢]. وبهذه الصفة تمثل المدينة المكان المركزي المهم لإقليمها، بحيث تحولت الى إقليم وظيفي[٣]. ويعد مكاناً يقصده سكان الإقليم لغرض التسوق والحصول على الخدمات المختلفة، ولن تقف وظيفة المدينة عند هذا الحد، بل تُوفِّر فرص عمل للسكان مما جعلها مركز جذب للسكان.

وقد أشار ابن خلدون الى الأنشطة الاقتصادية وأدرك بصورة واضحة أهمية التفريق بين تلك الفعاليات والأنشطة، حيث لاحظ أن المدينة لا تنتج لغرض الاكتفاء الذاتي وإنما يزيد عن ذلك ويصدر الى مناطق أخرى تقع خارج حدودها مقابل تعويض مادي يؤدي الى تحسين الوضع المعاشي لهم ويزداد طلبهم على السلع والخدمات وخلق فرص عمل إضافية وفق ذلك الدخل ويتسع العمران[٤].

ومن هنا برز مفهوم الأساس الاقتصادي الذي اعتمد معيار مقبولاً في تصنيف المدن حسب وظائفها[٥]. وبموجب هذا المفهوم تم تصنيف النشاطات والفعاليات الاقتصادية داخل الحيز الحضري الى صنفين، هما الفعاليات الأساسية والفعاليات غير الأساسية والتي تعرف أحياناً بالخدمات. وأول من وضع هذا التصنيف فردريك المسند عام (١٩٢١)[٦] وفي نفس السنة أشار اوروسو M. Auraussau في بحث ذكر فيه أن المهن الأولية (النشاطات الأساسية) هي المتعلقة بوظائف المدينة، أي الأساس الذي قامت عليه المدينة، أما المهن الثانوية (غير الأساسية) فهي متعلقة بتقديم الخدمات الى سكان المدينة أنفسهم[٧].

إلا أن التطور الأساسي الذي حدث لهذا المفهوم كان عام ١٩٣٩، وحيث وضع هومر هويت (Homer Hayt) أفكاره عن الأساس الاقتصادي باستخدام العلاقات الرياضية بين الأيدي العاملة الأساسية والأيدي العاملة غير الأساسية، للوصول الى تحديد الفعاليات الأساسية وغير الأساسية للمدينة[٨]. وجاء من بعدهم كثير من المختصين والجغرافيين الذي استخدموا المفهوم في العديد من الدراسات والبحوث التي رفعته إلى مستوى النظرية العلمية[٩].

حيث أجمع هؤلاء المختصون[*] على أن اقتصاد أي منطقة حضرية يقسم إلى قسمين، نشاط اقتصادي يجلب دخلاً من خارج اقتصاد المدينة، تعتمد عليه المدينة في نموها الاقتصادي والمعاشي[١٠]، لكونها تنتج وتقدم سلع وخدمات لسكان الإقليم الواقع خارج حدودها، وأن هذه السلع والخدمات بمثابة صادرات المدينة إلى إقليمها أو إلى أماكن أبعد تمثل الأساس الاقتصادي الذي يجلب توسعاً في طاقات الخطوط الأساسية للمدينة وتوفير أساساً لنمو الأنشطة غير الأساسية[١١]، تحت تأثير الدخل الذي تجلبه الصادرات والذي يعد الهدف الأخير في التنمية المكانية[١٢]، إذ يتداول هذا الدخل بين مؤسسات المدينة المختلفة ويستفيد منه السكان، وعن طريقه يتم الحصول على السلع والخدمات من مناطق أخرى وبذلك تصبح عملية تداخل اقتصادي بين المدينة وإقليمها وداخل المدينة نفسها، مما يجعله يمثل

نشاط اقتصادي أساسي، وهكذا فإن الأنشطة الاقتصادية الأساسية هي المحرك الرئيسي في التغيرات التي تحدث في داخل المدينة (اقتصادية واجتماعية) وذلك عن طريق الاثر المضاعف (Multiplier)(*) الذي يوسع دائرة النشاط الاقتصادي كلها والى نسبة الأساسي وغير الأساسي. فإذا كان هذا النشاط من الاقتصاد المحلي قوياً، فإنه سوف يؤدي إلى حالة من النمو السريع في السكان داخل المدينة في حين سنواجه خسارة في السكان نتيجة لركود ذلك النشاط(١٣).

أما النشاط الثاني فهو على نقيض من ذلك، فيشمل تلك الأنشطة الاقتصادية التي تقدم سلع وخدمات تستهلك محلياً، لذلك فهي لا تجلب أية أموال إضافية من خارج المدنية، ومن ثم فهي لا تسهم في نمو المدينة، وفي حالة خلو المدينة منها لسبب من الأسباب، فسيتم الحصول عليها من قبل السكان في المدينة على شكل استيرادات يتم التعويض عنها بمدخلات الفعاليات الأساسية(١٤)، أو ينبعث في داخل السكان النزوح عن المدينة والبحث عنها في مدن أخرى وهذا يعني تسرب فرص العمل والدخل إلى مدن أخرى(١٥). واذا كانت تلك الفعاليتان تشكلان كلاً متكاملاً يدعم تطور المدينة فإن الأولى تملك من التأثيرات مما لا تملكه الثانية(١٦)، ويعد مفهوم الأساس الاقتصادي أداة تخطيطية جديدة تستخدم لصنع القرار والتنبؤ الاقتصادي والاجتماعي(١٧)، لما يقدمه المفهوم من جانبين تنموي وتنبؤي.

ومن نافلة القول نلاحظ أنّ جميع الباحثين يؤكدون على أن النشاط الاقتصادي الأساسي هو الذي يقرر نمو النشاط غير الأساسي، وبالتالي يخلق تنمية شاملة وتوسيع حركة النشاط الاقتصادي داخل المدن.

أهمية دراسة الأساس الاقتصادي للمدن:

تمثل دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة أهمية بالغة الأثر في مجال سياسة التنمية المكانية لما لها من علاقة مباشرة في التعرف على نوع العلاقة الاقتصادية للمدينة مع الأقاليم المجاورة لها. فضلاً عن أهميتها في تحديد الآفاق المستقبلية لتطور المراكز الحضرية. وعليه يمكن إجمال تلك الأهمية بالنقاط الآتية:

يمد الأساس الاقتصادي عند دراسة بالروابط الإقليمية مثلما يتيح للباحثين قدرة تحديد مركزية المدينة من خلال معيار عدد العاملين في النشاطين الذي تضمنها الأساس

الاقتصادي. وبهذا يمكن ملاحظة ما ينشأ بين المدن وأقاليمها من علاقات متبادلة بين نشاطات المدينة والريف أو المدن المجاورة للمدينة المركزية وأن ما يحدث من تنمية مكانية، ما هو إلا قدرة ناتجة من ذلك التبادل، وما يحققه من تحولات اقتصادية ومكانية[١٨].

تنعكس تلك الروابط من العلاقات المتبادلة نمو حضري للمدينة وفي مجالي اقتصادي وآخر مكاني، فكلما تم تعزيز الجانب الاقتصادي داخل المدينة من خلال حركة البضائع ودورة رأس المال ضمن البعد الإنتاجي للسلع والبضائع التي يستفاد منها سكان المناطق الأخرى خارج المدينة المنتجة[١٩]، مما يؤدي إلى زيادة في توسع المدينة وتطورها ومن ثم ازدهارها[٢٠]، مما يعزز من أهمية السوق المحلية، والمضاربات في أسعار العقارات والأراضي، الأمر الذي يزيد من فاعلية السوق ومن ثم يشجع ذوي رؤوس الأموال في استثمار أموالهم داخل المدينة، لخلق فرص مناسبة قادرة على تلبية احتياجات السكان المتزايدة.

يمكن اعتماد نتائج المفهوم في وضع خطة إقليمية متوازنة في خلق حالة من التوازن في توزيع الاستمارات، ومواجهة بعض المشاكل التي تعاني منها المدن، مثل البطالة وسد حاجة المواطن وغيرها من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية[٢١]. يمثل المفهوم طريقة جديدة يمكن بواسطتها قياس الدور الذي تقوم به الأنشطة على اختلاف أصنافها بصورة منفردة في حياة المدينة الاقتصادية[٢٢].

طرق قياس الأساس الاقتصادي:

بالرغم من أن هناك صعوبة في التمييز أو رسم خط فاصل، ما بين الفعاليات الاقتصادية الأساسية والفعاليات غير الأساسية نتيجة لتداخلها وتشابكها مع بعضها، إلا أن مفهوم الأساس الاقتصادي جاء بوصفه فكرة جيدة في التوصل إلى ذلك الهدف. فقد استخدم الباحثون العديد من الطرائق للفصل بين النشاطين معتمدين على الأيدي العاملة بوصفها معياراً في الوصول إلى هدفهم. ومن هذه الطرائق التي اعتمدت هي كالآتي:

١. طريقة الحساب المتبقي:

اتبعت هذه الطريقة من هومر هويت (١٩٣٩)[٢٣]. تتلخص هذه الطريقة أن الباحث يبين جميع الفعاليات الأساسية في ضوء معيار الأيدي العاملة بها، لنفرض بأن عدد الأيدي العاملة الكلي (١٠٠٠٠٠) عامل، وظهر أن عدد العاملين في النشاطات الأساسية يصل إلى

(٢٠٠٠٠) عامل فأن ما تبقى وقدره (٨٠٠٠٠) عامل يقسم نصفين فيكون عندئذ عدد العاملين في النشاط الأساسي (٦٠٠٠٠) ألف عامل في حين يبلغ عدد العاملين في النشاط غير الأساسي ٤٠٠٠٠ عامل لتصبح النسبة في هذه الحالة (١/ ٠.٧).

٢. الطريقة التقريبية(*):

هذه الطريقة تطبق في المناطق الحضرية ذات المساحات الكبيرة ويتم تطبيقها من خلال معرفة عدد العاملين في المدينة التي يراد معرفة أساسها الاقتصادي وموازنته بعدد عمال القطر الذي توجد فيه المدينة، ونفترض أيضاً بأن سكان كل مدينة يستهلكون حصتهم من البضائع، وما يزيد عن ذلك من إنتاج المدينة يعد أساساً اقتصادياً. ولكن هذه الطريقة نأخذ بالحسبان عدد سكان المدينة وسكان القطر.

٣. طريقة المقارنة:

تستخدم هذه في المدن التي تحتوي على عدد كبير من الأيدي العاملة. تتضمن مقارنة الأيدي العاملة في المدينة مع الأيدي العاملة في القطر، حيث أن من الضروري حساب النسب المئوية للأيدي العاملة، والتي تعمل في كل نشاط اقتصادي في المدينة أو القطر، ثم يقارن بين النسب التي تتعلق بنشاطات القطر مع نشاطات المدينة فإن الفرق بين تلك النسبة يمثل الأساس الاقتصادي للمدينة، على أساس أن السكان يستهلكون جزء من الإنتاج والباقي يصدر إلى خارج المدينة(٢٤).

فمثلاً أن نسبة العاملين في الصناعة للقطر تساوي (٦ %) وكانت نسبة العاملين في المدينة تساوي (٥ %) فإن الأساس الاقتصادي يساوي (١ %).

٤. طريقة الاستجواب المباشر(٢٥):

تلخص هذه الطريقة، بأن الباحث يقوم بزيارة عدد معين أو عينة من النشاطات الاقتصادية الحضرية للحصول على معلومات، كأن تكون عدد العمال في كل مؤسسة ونسبة مبيعاتها عن الإنتاج لسكان المدينة أو للسكان خارج المدينة ثم تحول هذه النسبة إلى نسب تمثل الأيدي العاملة، فمثلاً المؤسسة التي يبلغ عدد عمالها (١٠٠) عامل تعتمد على السوق المحلية بتصريف بضائعها بنسبة (٧٠ %) فإن هذه النسبة تمثل (٧٠ %) من عمالها يصنفون ضمن الفعاليات غير الأساسية و(٣٠ %) هم ضمن الفعاليات الأساسية. تعتمد هذه

الطريقة على العمل الميداني الذي يحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل فضلاً عن المعلومات المستسقاة تعتمد على مدى صحتها من أصحاب تلك المؤسسات.

٥. طريقة التقدير:

يعتمد الباحث في هذه الطريقة على تقدير عدد العاملين في النشاطات الاقتصادية داخل المدينة ضمن القطاع الأساسي، أي تقدير الزائد من العمال عن حاجة الوظائف المحلية في تلك الوظيفة، ثم يجمع هؤلاء للوظائف المختلفة ويمثل المجموع الكلي للعمال الذين ينتجون للإقليم، ولابد من الإشارة إلى أن هذه الطريقة لا يمكن الاعتماد عليها في مجالات التخطيط الدقيق، لأنها تكون بعيدة عن الواقع عند مقارنتها بالطرائق الأخرى[٢٦].

٦. طريقة حساب الدخل والمصروفات للمدينة:

يقوم الباحث باحتساب الدخل الكلي للمدينة وما ينفق منها، حيث يتم التعرف على الدخل والمصروفات التي تنتجها المؤسسات والأفراد داخل المدينة عن طريق المقابلات والاستجواب التي توجه إلى أصحاب المؤسسات استخدمت من هذه الطريقة في سنة (١٩٣٨) على مدينة اوسكو لوزا الأمريكية[٢٧].

إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان جميع المعاملات المالية الداخلة إلى المدينة والخارجة منها، لذا فهي من الطرائق الشاملة، لكن هذا لا يعني أنها لا تتضمن في طياتها بعض النواقص وكما في النقاط الآتية[٢٨]:

أ- صعوبة استعمالها في تحليل اقتصاد المدن لاسيما الكبيرة منها نظراً لتعداد مؤسساتها ومدخلاتها.

ب- تحتاج إلى وقت طويل وتطلب جهداً كبيراً من الباحث.

ت-تحتاج إلى فريق عمل للإحاطة بجميع المعلومات لاسيما في البلدان النامية التي تقتصر إلى المعلومات والإحصاءات التي تخص الحالات الاقتصادية ومجالات توزيعها لكي يمكن التعرف على دخل المدينة ومصروفاتها.

نسبة الأساس الاقتصادي:

إن الغاية التي استخدم من أجلها مفهوم الأساس الاقتصادي هو شرح العلاقة الاقتصادية بين الأنشطة الأساسية والغير الأساسية بغية التوصل إلى نسبة تقاس في بعض

الأحيان بالأيدي العاملة وتدعى B/N[٢٩].

وأن هذه النسبة مهمة في تحديد المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بالمستقبل وذلك عن طريق المضاعف[٣٠]. إن العلاقة بين النشاطات الأساسية وغير الأساسية هذه، تظهر بنسب متباينة بين المدن التي تتأثر بحجم المستوطنة ووظيفتها غالباً ما تكون متغيرة، وعادة ما تكون نسبة النشاطات الأساسية مساوية للعدد (١) وأما عنصر النشاطات غير الأساسية فهو متغير[٣١]. إن النسب كما ذكر لها علاقة بحجم المدينة وبوظيفتها فترتفع كلما زاد حجم المدينة نتيجة لزيادة الخدمات المقدمة والذي يقاس بحجم المدينة، ومن الملاحظ ان نسبة الأساس الاقتصادي في المستوطنات الحضرية تتراوح بين (١:١.٥ و ١:٢)، أما المستوطنات الريفية الصغيرة تتراوح بنسبة الأساس الاقتصادي (١:٠.٢، ١:٠.٥)، لكون أغلب الأنشطة الاقتصادية في هذه المستوطنات هي أنشطة اقتصادية أساسية والتي تنتج لأغراض الاستهلاك خارج هذه المستوطنة، أو نسبة قليلة من الإنتاج يخصص لإعالة السكان[٣٢] وهذه النسب تبين لنا عدو العلاقات، للاستفادة في تحليل الاقتصاديات للمناطق الحضرية وتعزيز دور الأنشطة الاقتصادية الأساسية، التي توجه خدمات خدماتها لجلب دخولاً للمستوطنة والتي تساهم في نمو أنشطة اقتصادية أخرى والتي تتقارب مع بعضها في ظروف معينة[٣٣] وعلى هذا الأساس ستنشأ ضمن المراكز الحضرية قوى جاذبة وقوى طاردة، ستقوم الأولى بجذب السكان والأنشطة الاقتصادية وتوظيفها بما يتلاءم مع الظروف المكانية من إمكانات والثانية تقوم بطرد الأنشطة الاقتصادية التي لا تتناسب مع الإمكانات الموجودة ضمن الحيز المكاني لها وبذلك تتفاوت دخول السكان الذي تتزايد حده مع مرور الزمن[٣٤]، وعليه فإن كثيراً من الاقتصاديين يعزو عملية تنمية المناطق الحضرية مرتبطة إلى حد كبير بنجاح تلك المناطق في زيادة مبيعاتها، ويمكن ان تزداد مبيعاتها، اذا تم تحسين وضع القطاع الأساسي مقارنة بالقطاع غير الأساسي الموجود ضمن الحيز الحضري أو عن طريق إضافة أنشطة أساسية أخرى، لذلك فالأنشطة الاقتصادية هي الأداة التي بوجه بها المخطط نحو تحجيم أو تنمية اقتصاد المستوطنة البشرية بشكل عام والمستوطنة الحضرية بشكل خاص[٣٥].

الأساس الاقتصادي لمدينة هيت باعتماد طريقة الاستجواب المباشر :

بما ان المدينة لا يمكن ان تعيش لذاتها، وانما تخدم المناطق الاخرى المحيطة بها

(الظهير) الذي يمكن ان نطلق عليه اسم (اقليم السوق) والذي من خلاله تنشأ العلاقات المتبادلة. وهذه العلاقة تتحرر بدرجة ما توفره المدينة من بضائع وخدمات لإقليمها، فإذا كانت هذه البضائع والخدمات من نوعية متخصصة وذات اهمية عالية بحيث تسوق معظمها او جميعها الى الاقليم المحيط بها سميت تلك الفعاليات (بالفعاليات الأساسية) لكونها تجلب دخلا الى المدينة يساعد على تطورها ونموها الاقتصادي والمعاشي، اما اذا كانت تلك النشاطات الاقتصادية تقدم لسكان المدينة نفسها، بحيث تؤدي الى خدمتهم او توفير ما يحتاجون اليه من بضائع فإنها تسمى بـ (الفعاليات الغير أساسية)[٣٦].

إذ يمكن القول ان ما تنتجه المدينة وتقوم باستهلاكه من قبل سكانها فهو (غير أساسي) واما ما تقوم بتسويقه الى الاقليم المحيط ولو جزء منه فهو (أساسي) .

ولدراسة الأساس الاقتصادي فوائد عديدة تساعد الباحثين في تصنيف المدن على اساس علاقتها الاقليمية بما يظهر من روابط اقتصادية متبادلة بشكل تفصيلي، وإن الانشطة المتوفرة في المدينة لها دور كبير في تشكيل مستقبل المدينة، كما له الاثر الاكبر في تقدير ما يحتاجها لسكان في المستقبل واحتياجات الارض للاستعمالات الحضرية المختلفة، وبالتالي فهو يظهر الدور التي تقوم به المؤسسات على اختلاف اصنافها بصورة منفردة في الحياة الاقتصادية للمدينة[٣٧]، وفي هذه الطريقة (الاستجواب المباشر)، يستطيع الباحث ان يتبع منهجاً مباشراً على المعلومات والبيانات الضرورية لدراسته، وذلك بالسؤال المباشر لأصحاب المؤسسات الاقتصادية عن عدد هذه المؤسسات وعدد العاملين فيها ومقدار حجم المباع داخل وخارج المدينة، وكذلك يمكن السؤال عن قيمة المباع سواء بالداخل او الخارج وبعد ذلك يتم تحويل النسب الى فعاليات أساسية وغير أساسية وعند تطبيق هذه الطريقة على مدينة هيت ومن خلال الفعاليات الرئيسة (التجارية والصناعية فضلاً عن الخدمات التعليمية)[*]، اتضح الاتي:

أ- الأساس الاقتصادي للوظيفة التجارية:-

شغلت الوظيفة التجارية في مدينة هيت مساحة بلغت (٢٣,٦) هكتاراً وبنسبة (١,٥ %) من المساحة الكلية للمدينة (جدول رقم) وقد وصل عدد مؤسساتها الى (١٥٢٥) مؤسسة منها (١٣٢١) خاصة تجارة المفرد و(٢٠٤) خاصة تجارة الجملة، اذ وصل اجمالي العاملين فيها (٢٤١٤) شخصاً (جدول رقم) (٤٤)، (٤٥) فان مدينة هيت تقوم بدور الوسيط بين

معظم أجزاء اقليمها من ناحية وبين اقاليم اخرى من ناحية اخرى وعملية توزيع السلع هي أهم سمات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ما تقوم به من استيراد ما يحتاج اليه الاقليم من سلع وخدمات مختلفة ضرورية منها وكمالية وتوزيعه عن طريقة تجارة الجملة والمفرد وكالاتي:

جدول رقم (١)

مقدار كمية وحجم المباع من السلع لمؤسسات البيع بالمفرد داخل المدينة وخارجها وقيمته بالدينار العراقي (*)

ت	صنف المؤسسة	عددها	عدد العاملين فيها	حجم المباع منها داخل المدينة	%	حجم المباع منها خارج المدينة	%	معدل قيمة المباع / خارج المدينة بالمليون
١	تجارة المواد الغذائية والمشروبات	٦٤٣	٨٦٨	٢٥٠٠	٤٢	٤٠٠	٢٥	٢
٢	تجارة الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية	١١١	١٣٠	٤٠٠	٧	١٠٠	٦	٤
٣	تجارة المنسوجات والملابس والاقمشة والكماليات والاحذية	٢١٠	٣١٢	٦٠٠	١٠	٢٠٠	١٣	٣
٤	تجارة الاجهزة المنزلية والكهربائية والاثاث والهدايا	١٠٥	٢٩٢	١١٠٠	١٨	٣٦٢	٢٣	١٨
٥	تجارة المواد الكيميائية والمشتقات النفطية	٤٥	٤٩	٥٥٠	٩	١١٠	٧	٢,٥
٦	تجارة قطع غيار السيارات والدراجات	١٨٥	٢٠٠	٣٢٥	٥,٤	١٢٠	٧,٥	١,٨
٧	تجارة السيارات	١٢	٦٥	٢٥	٠,٤	٧	٠,٤	٩١
٨	تجارة المواد الانشائية المنزلية والحديد والخشب	١٠	٢٥	٥٠٠	٨	٢٨٠	١٨	١٢٠
	المجموع	١٣٢١	١٩٤١	٦٠٠٠	٧٩	١٥٧٩	٢١	٢٤٢,٣

المصدر : ١- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشأة والاسر ، سلسلة تقارير الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠ ، المنشور اب ٢٠١١ ، جدول رقم (٣) ، ص٥٢١-٥٢٥.

٢- الدراسة الميدانية .

(*) الارقام الواردة في هذه الفقرة تمثل ميدانات ٦ مؤسسات لكل صنف من الاصناف الثمانية الرئيسية الواردة ضمن الجدول والتي تم اخذ عينة منها بمعدل (٣,٨%) من اجمالي مؤسسات البيع بالمفرد ولمدة (٣) أيام.

١ – الأساس الاقتصادي لتجارة المفرد :

إن من المعروف عن تجارة المفرد انها ذات دور محلي والحال نفسه وجد على تجارة المفرد في مدينة (هيت)، مع وجود بعض الاثار الواضحة لوصولها لمناطق المحيط (الاقليم)، إذ بلغت نسبة البيع داخل المدينة وخارجها من تجارة المفرد (٨٣ %) من اجمالي مجموع البيع لتجارة المفرد والجملة والبالغ (٩١٣٨)، جدول رقم (٤٤)، (٤٥)، ومن الجدير بالذكر ان تركز مؤسسات تجارة المفرد في منطقة الاعمال المركزية، وهذا التركز قد ترتب عليه تواجد المستهلكين والذي ادى الى خلق نوع من التجاذب الوظيفي، بحيث انجذبت بعض الوظائف لتأخذ مواقع بين المؤسسات التجارية مستفيدة من المتعاملين معها وخاصة مؤسسات الخدمات التجارية والذي ترك اثراً في بنية وشكل المدينة.

ان هذا التنافس بين الوظائف قد خلق نوعاً من المضاربات في اسعار العقارات والاراضي، حتى وصل سعر المتر المربع الواحد فيها الى اكثر من (٢) مليون دينار عراقي، نتيجة للأرباح التي تحصل عليها هذه المؤسسات شهرياً، حتى وصل معدل دخل بعض الاصناف الرئيسية لمؤسسات تجارة البيع بالمفرد نحو الواحدة (٣٠,٣) مليون دينار جدول رقم (١)، وهذا ما دفع اصحاب رؤوس الاموال الى استثمارها في بناء العقارات على شكل عمارات حديثة متعددة الطوابق مستفيدة من الطابق الارضي للأغراض التجارية والتي ساهمت ولمدة اقل من اسبوع بمقدار من حجم مبيعات وصل الى (٧٥٧٩) سلعة لسكان المدينة وسكان اقليمها، إذ بلغ عدد المبيعات الى داخل المدينة (٦٠٠٠) سلعة وبنسبة (٧٩ %) من المجموع الكلي للمبيعات اما عدد المبيعات خارج المدينة فقد بلغ (١٥٧٩) سلعة وبنسبة (٢١ %) من مجمل المبيعات، وهي نسبة واردات المدينة من الخارج ليصبح نسبة الاقتصاد الأساسي نحو (١: ٣,٨) بمعنى ان مقابل كل عامل أساسي هناك (٣,٨) شخص يعملون في الجانب غير الأساسي ضمن تجارة المفرد، وقد ساهمت في جلب رؤوس اموال الى داخل المدينة تقدر بنحو (٢٤٢,٣) مليون دينار، وهذا يعني انه يمكن ان تحقق تأثيراً مضاعفاً لاقتصاد المدينة يصل (٤,٧)[*].

٢ – الأساس الاقتصادي لتجارة الجملة :

ان تجارة الجملة تعد من أهم الوظائف الاقليمية في المدن[٣٨] فأنها توجد متداخلة مع تجارة المفرد، لذلك فان النشاط التجاري في مدينة (هيت) يتصف بعدم تجانسه على الرغم

من وجود تخصص وتخطيط في بعض جوانبه.

إن تجارة الجملة لا تقتصر على القطاع الخاص بل يشترك معها القطاع الاشتراكي ،وتتميز باتساع افق نشاطها الاقتصادي ليمتد على رقعة اوسع من نفوذ تجارة المفرد، اذ شكلت نسبة مبيعاتها نحو (١٧ %) من مجمل مبيعات المؤسسات التجارية للمدينة. وتتفاوت كمية المباع منها داخل المدينة وخارجها كما يظهرها الجدول رقم (٢) إذ يكشف حجم المباع منها داخل المدينة كان بنسبة (٧٨ %) من جملة المباع، مقابل (٢٢ %) يصدر خارج المدينة وهي نسبة واردات المدينة المالية ليصبح بذلك نسبة الاقتصاد الأساسي للمدينة من هذه الفعاليات (١: ٣,٥)، ويعني ذلك ان كل عامل في الانشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المؤسسة يقابله (٣,٥) شخصاً يعملون في الجانب غير الأساسي لنفس المؤسسة. اما الاثر المضاعف الذي يمكن ان تتركه المؤسسات لتجارة الجملة على اقتصاد المدينة من خلال اقتصادها الأساسي فيصل نحو (٤,٥). وهذا واضح من معدل قيمة البيع للمؤسسة الواحدة من مجموع مؤسساتها اذ بلغ المعدل (٩٦,٧) مليون دينار وذلك بسبب كبر حجم البضائع والسلع التي تقوم هذه المؤسسات بتوزيعها واهمها لأصحاب البيع بالمفرد سواء ذلك داخل المدينة او خارج حدودها، إذ بلغ مجموع ما تدره هذه المؤسسات للمدينة وخلال (١-٢) اسبوع ما يقارب (٦٧٧) مليون دينار عراقي، وبناء على ما تقدم ومن خلال تحليل نسبة المبيعات داخل وخارج المدينة على مستوى تجارتي (المفرد والجملة)، يمكن تحديد واردات المدينة من الخراج بنحو (٢١,٥ %) وهي تمثل نسبة العاملين في النشاط التجاري الأساسي ونسبة (٧٨,٥ %) هي تمثل النشاط غير الأساسي، اي ان نسبة الأساس الاقتصادي هي بحدود (١: ٣,٦). اما الاثر المضاعف الذي يمكن ان تتركه المؤسسات التجارية من خلال نشاطها الأساسي فيصل نحو (٤,٦).

ب-الأساس الاقتصادي للوظيفة الصناعية :

مر معنا سابقا أن الوظيفة الصناعية في مدينة هيت شغلت مساحة بلغت (١٣,٦) هكتار ووصل عدد مؤسساتها (٧٣٤) مؤسسة يعمل فيها (١٦١٧) شخصاً موزعين على مختلف اصناف المؤسسات الصناعية في المدينة.

وان هذه الصناعات جاءت متداخلة مع الوظائف الاخرى، فقد احتلت اماكن قد يعكس الدور الذي تقوم به، سواء اكان محليا او اقليماً، اي ان الصناعات التي تكون

جدول رقم (٢): كمية وحجم المباع من السلع لمؤسسات البيع بالجملة داخل المدينة (وخارجها وقيمته بالدينار العراقي)*

ت	صنف المؤسسة	عددها	عدد العاملين فيها	حجم المباع منها داخل المدينة	النسبة %	حجم المباع منها خارج المدينة	النسبة %	قيمة المباع خارج المدينة (بالمليون)
١	تجارة جملة المواد الغذائية	٣٥	١٧٠	٢٢٠	١٨	٨٠	٢٣,٣	٦٥
٢	تجارة جملة الحاصلات الزراعية	٢٥	٦٣	١١٠	٩	٤٠	١١,٦	٣٠
٣	المواد الانشائية والمنزلية	٦٢	١٣٠	١٩٢	١٦	٨٠	٢٣,٣	٢٠٠
٤	الملابس والمنسوجات	١	٣	٣٥	٣	٢	٠,٥	١,٧٥٠
٥	الحيوانات والاسماك	٢	٥	٢٠٠	١٦,٤	١	٠,٢	٠,٢٥٠
٦	الحديد والمواد المعدنية	٢٠	٥٠	٣٢٦	٢٨,٤	١٢٠	٣٥	٣٦٠
٧	قطع غيار السيارات والدرجات	٥	٥٢	١١٣	٩,٢	٢٠	٥,٨	٢٠
المجموع		٢٠٤	٤٧٣	١٢١٦	٧٨	٣٤٣	٢٢	٦٧٧

المصدر: ١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشأة والاسر، سلسة تقارير الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠، المنشور اب ٢٠١١، جدول رقم (٣)، ص ٥٢١-٥٢٥.

٢- الدراسة الميدانية.

* الارقام الواردة في هذه الفقرة تمثل مبيعات ٧ مؤسسات لكل صنف من الاصناف السبعة الرئيسية الواردة ضمن الجدول والتي تم اخذ عينة منها بمعدل (٢٤,٥ %) من اجمالي مؤسسات البيع بالجملة، ولمدة (١-٢) اسبوع.

خدماتها محلية لازمت مكانا ضمن مركز المدينة اما تلك التي يكون انتاجها لغرض التصدير مع كبر حجمها فقد احتلت اماكن على اطراف المدن او خارج حدودها كما هو الحال في معمل سمنت كبيسة ومعمل جبس هيت والذي يبعدان بنحو (٢٨) كم عن المدينة، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) ان حجم المباع من هذه المؤسسات بلغ (٤٩٩٨) سلعة ولمدة اسبوع واحد، اذ بلغ عدد مبيعاتها داخل المدينة (٤٢٦٨) وبنسبة (٨٥,٣ %) من المجموع الكلي للمبيعات، وبلغ عدد مبيعاتها خارج المدينة (٧٣٠) وبنسبة (١٤,٦ %) من مجموع المبيعات.

أذ ساهمت وبشكل كبير جداً في المستوى الاقتصادي للمدينة وذلك من خلال ما توفره من اموال جراء بيع منتجاتها لمختلف أنحاء الاقليم اذ بلغ معدل البيع لكل صنف من اصناف هذه المؤسسات (٤٨,٢) مليون دينار من المجموع الكلي لقيم المبيعات والذي بلغ وخلال اسبوع واحد (٤٣٣,٥) مليون دينار.

ومن خلال تحليل النسب للمبيعات داخل المدينة وخارجها يمكن القول بان نسبة الأساس الاقتصادي للوظيفة الصناعية لمدينة هيت هي (١: ٥,٨)، ويعني ان كل عامل في الانشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المؤسسة يقابله (٥,٨) شخصاً يعملون في الجانب غير الأساسي لنفس المؤسسة. محققةً بذلك اثراً مضاعفاً يصل الى (٦,٨)، بعد تطبيق المعادلة الخاصة لتحديد نسبة الاثر المضاعف.

ج- الأساس الاقتصادي للوظيفة التعليمية :

تعد الخدمة التعليمية من الخدمات المهمة في المدن، وكذلك في الارياف لما للتعليم وبمراحله المختلفة من اهمية بالغة الاثر بوصفها نوعاً من الخدمات المجتمعية وهي ايضاً ذات اهمية اقتصادية للمدينة، فهي لا تقل اهمية عن بقية الوظائف الاخرى في مساهمتها بالأساس الاقتصادي لمدينة هيت وذلك لوجود عدد كبير من العاملين فيها وضمن المدارس والجامعات الواقعة خارج حدود المدينة هم من سكنة مدينة هيت ليساهموا في ذلك برفد المدينة شهريا بمبالغ كبيرة جداً يقوم اصحابها بصرف نسبة كبيرة منها داخل المدينة مما تساهم في نمو اقتصادها وانعاش حركة السوق فيها، ومن خلال الجدول رقم (٤) يتبين لنا ان هناك عدداً كبيراً من المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعة هم جميعهم يعملون خارج مدينة هيت وكل ضمن مواقع المدارس والجامعات ولكنهم من سكنة المدينة. اذ يوضح الجدولان عدد

كمية وحجم المباع من المؤسسات الصناعية داخل المدينة (وخارجها وقيمته بالدينار العراقي)*

ت	صنف المؤسسة	عدد	عدد العاملين	حجم المباع	النسبة %	حجم المباع منها خارج المدينة	النسبة %	قيمة المباع خارج المدينة (بالمليون)
			فيها	منها داخل المدينة				
١	الصناعات الغذائية والمشروبات والماء المعقم	٤٨	٢٢٣	٦٨٠	١٦	١٠٠	١٣,٦	٣
٢	صناعة الخشب والاثاث	٩٠	٢٠٣	٦١٣	١٤,٣	١٢٠	١٦,٤	٢٤٠
٣	تصليح الاجهزة المنزلية والدقيقة والصوتية	١٠٦	١٥٦	٢٦٠	٦	٦٥	٨,٩	١
٤	الصناعات النسيجية والالبسة	١٤	٢٢	١٢٠	٢,٨	٣٠	٤,١	١
٥	صنع المنتجات المطاطية واللدائن	٣	١٥	٤٠	٠,٩	٥	٠,٦	١
٦	صنع المنتجات الاستخراجية والانشائية	٤٦	١٧٩	١١٥	٢,٧	١٠	١,٣	٣٥
٧	صنع منتجات المعادن المشكلة (الحديد والاصلب)	١١٣	٢٦٤	١٣٠٠	٣٠,٤	٢٠٠	٢٧,٣	١١٥
٨	اصلاح وتركيب الآلات والمعدات ومحركات المركبات	٣٠٥	٥٣٥	٨٢٠	١٩,٢	١٥٠	٢٠,٥	٢٢,٥
٩	صياغة الحلي والمجوهرات	٩	٢٠	٣٢٠	٧,٤	٥٠	٦,٨	١٥
	المجموع	٧٣٤	١٦١٧	٤٢٦٨	٨٥,٣	٧٣٠	١٤,٦	٤٣٣,٥

المصدر :١- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد العام للمباني والمساكن والمنشأة والاسر ، سلسلة تقارير الترقيم والحصر لسنة ٢٠١٠، المنشور لب ٢٠١١، جدول رقم (٣)، ص ٥٢١-٥٢٥.

٢- الدراسة الميدانية.

* الارقام الواردة في هذه الفقرة تمثل مبيعات ٦ مؤسسات لكل صنف من الاصناف التسعة الرئيسية الواردة ضمن الجدول والتي تم اخذ عينة منها بمعدل (٦,٨ %) من اجمالي المؤسسات الصناعية ولمدة اسبوع واحد.

الموظفين ضمن قطاع التعليم الخارج مدينة هيت بلغ (٨٢٧) موظفاً اي بنسبة (٨٧,٦ %) من اجمالي عدد الموظفين في قطاع التعليم لمدينة هيت والبالغ عددهم (٩٤٣) موظفاً موزعين على جميع مدار المدينة، ليصبح بذلك معدل الأساس الاقتصادي نحو (١,١)، بمعنى ان مقابل كل شخص واحد يعمل في المجال الأساسي يقابله (١,١) شخص يعمل بالجانب غير الأساسي ولنفس المؤسسة. ومن هذا كله يمكن ان تحقق المؤسسات التعليمية تأثيراً مضاعفاً لاقتصاد المدينة يصل الى (٢,١).

جدول رقم (٤): اعداد الكادر التعليمي في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات خارج مدينة هيت والذين هم من سكنة المدينة لعام ٢٠١٣ .

ت	مكان العمل	العدد			
		الابتدائي	الثانوي	الجامعي	المجموع
١	القرى والارياف الملاصقة للمدينة	٢٠٦	٤٥	–	٢٥١
٢	الفرات	١٦٧	٢٤	–	١٩١
٣	المحمدي	١٣٤	٢٥	–	١٥٩
٤	كبيسة	٣٢	٣١	–	٦٣
٥	البغدادي	٢٨	٤٩	–	٧٧
٦	الرمادي	–	–	٨٦	٨٦
	المجموع	٥٦٧	١٧٤	٨٦	٨٢٧

المصدر : ١- مديرية تربية هيت، قسم الملاك، (بيانات غير منشورة)، (مقابلة شخصية مع السيد شيهان مؤيد خليل معاون مبرمج، مديرية تربية هيت بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧).

٢- الدراسة الميدانية.

هذا فيما يخص عددهم، اما ما يخص مشاركتهم في اقتصاد المدينة فان مقدار ما يستلمونه شهرياً من مبالغ مالية متمثلة برواتبهم الشهرية يتم صرف معظمها داخل مدينة هيت مما تساعد في تطوير اقتصاد المدينة، اذ بلغ مقدار ما يستلمه الكادر التعليمي الابتدائي والثانوي بنحو (٥٥٥٧٥٠ مليون – ١,٣٣ مليار) دينار/ شهر ومقدار ما يستلمه كادر اساتذة الجامعة يبلغ (١٠٧,٥٠٠ – ٢١٥) مليون دينار/ شهر(*).

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد الأساس الاقتصادي لمدينة هيت ولجميع الفعاليات (التجارية والصناعية والتعلمية)، الأساسية منها وغير الأساسية بنحو (١: ٣,٦) للفعالية التجارية، و(١: ٥,٨) للفعالية الصناعية ، و(١: ١,١) لفعالية التعليم.

الاستنتاجات:

١- ان الموقع الجغرافي لمدينة هيت يمثل عقدة لطرق النقل والقريب من حافة الهضبة الغربية، اهّلها بأن تصبح مدينة بينية بين الاقليم الهضمي الرعوي وبين الاقليم الزراعي في السهل الرسوبي ساهم في خلق علاقات اقتصادية اقليمية بين تلك الاجزاء مما ساهم في تعزيز اساس المدينة الاقتصادي.

٢- من خلال تحليل نسبة المبيعات داخل وخارج المدينة على مستوى تجارتي (المفرد والجملة)، أمكن تحديد واردات المدينة من الخراج بنحو (٢١,٥ %) وهي تمثل نسبة العاملين في النشاط التجاري الأساسي ونسبة (٧٨,٥ %) هي تمثل النشاط غير الأساسي، اي ان نسبة الأساس الاقتصادي هي بحدود (١: ٣,٦) اما الاثر المضاعف الذي حققته المؤسسات التجارية من خلال نشاطها الأساسي فيصل نحو (٤,٦).

٣- بلغ معدل الأساس الاقتصادي للوظيفة الصناعية لمدينة هيت هي (١: ٥,٨)، ويعني ان كل عامل في الانشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المؤسسة يقابله (٥,٨) شخصاً يعملون في الجانب غير الأساسي لنفس المؤسسة. محققةً بذلك اثراً مضاعفاً يصل الى (٦,٨)، بعد تطبيق معادلة تحديد نسبة الاثر المضاعف.

٤- بلغ معدل الأساس الاقتصادي للوظيفة التعليمية نحو (١,١)، بمعنى ان مقابل كل شخص واحد يعمل في المجال الأساسي يقابله (١,١) شخص يعمل بالجانب غير الأساسي ولنفس المؤسسة. ومن هذا كله يمكن ان تحقق المؤسسات التعليمية تأثيراً مضاعفاً لاقتصاد المدينة يصل الى (٢,١).

التوصيات

١- تعزيز الانشطة الاقتصادية الأساسية (صناعة ونقل وتجارة) في المدينة لكونها تمثل الركيزة الأساسية في توسيع دائرة اقتصاد المدينة، من خلال زيادة فرص العمل مما ينعكس على نمو المدينة وتطورها.

٢- ضرورة استثمار الموارد الطبيعية المتاحة استثماراً حقيقياً بغية تعزيز الانشطة الاقتصادية في المدينة، والتي من شأنها التأثير بصورة ايجابية على اساس المدينة الاقتصادي بما ينعكس على انعاش المدينة اقتصادياً واجتماعياً.

٢- استثمار الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها بهدف رفع كفاءة القوى العاملة التي تعمل في الانشطة الاقتصادية في المدينة ورفع مهاراتها الفنية وخبراتها المكتسبة حتى تستطيع مسايرة الظروف السريعة التغير سواء أكانت تلك الظروف اقتصادية او اجتماعية.

٣- ضرورة تنمية النشاطات الاقتصادية في المدينة بما يتلاءم مع العلاقات والروابط الاقتصادية بين المدينة واقليمها، إلى جانب ما متوفر من الامكانات لخلق فرص عمل مناسبة ومصادر للدخول لرفع المستوى الاقتصادي للسكان.

٤- إقامة بعض المشاريع الاستثمارية داخل المدينة، والتي تساهم في تنمية أنشطة اقتصادية متصلة بها، كالمشاريع المتعلقة بصناعة القير والغاز لتحويلها إلى سلع مصنعة يمكن تسويقها خارج المدينة.

٥- استغلال الجانب الايسر لنهر الفرات، بغية تعزيز المدينة اقتصادياً، لاسيما من الجانب السياحي او الترفيهي لتصبح من المناطق الجاذبة للسياح عند اقترانها بالخدمات المطلوبة التي تزيد من اهمية السياحة فيها، مما يؤدي ذلك إلى خلق فرص جديدة لزيادة دخل المدينة.

المصادر:

١- جمال حمدان، جغرافية المدن، ط ٢، عالم الكتب، مطبعة لجنة البيان، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٢٤.

2- Robert E. Dikinson, city Regional Regionalism A Geographical contibition to human Ecology, Rand Kegan Pass, Ltd., London, 1969, p. 165.

٣- خالص حسني الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، مطبعة التعليم العالي في جامعة الموصل، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٦٤.

٤- عبد الرزاق عباس، آراء ابن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة، مجلة الأستاذ، كلية التربية – جامعة بغداد، المجلد ١٥، ١٩٦٩، ص ٥٥٦.

٥- عادل عبد الله خطاب، جغرافية المدن، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٠، ص ١٥٦.

٦- عبد الرزاق عباس، آراء ابن خلدون في المدن وعلاقتها بالمفاهيم الحديثة، مصدر سابق، ص ٥٥٦.

7- Blumenfeld, Hans. The Modern Metropolis, Cambridge, M.I.T., Press, 1972, p.333.

٨- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، تحديد الأساس الاقتصادي للمدن الجديدة، حالة دراسية عن المدن الجديدة في البصرة، خطة بحوث الوزارة، رقم الدراسة (٦٢٠) ١٩٨٨، ص ١٢.

٩- عبد الرزاق عباس، تحليل مفهوم الأساس الاقتصادي للمدن وطرق قياسه، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، ١٩٧١، ص ١٨٥.

١٠-صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، ط ٢، دار الكتب للطباعة، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٢٣٠.

١١-كي جي بتن، الاقتصاد الحضري، ترجمة عادل عبد الغني وسهام خروفة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٤٧.

١٢-محمد صالح عبد القادر، الدخل إلى التخطيط الإقليمي، منشورات وزارة التعليم، جامعة البصرة، ١٩٨٦، ص ٣.

13- W.W.W.Goglee.Com.

١٤-سعدي محمد صالح السعدي، التخطيط الإقليمي نظرية توجيه تطبيق، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٢-٨٣.

١٥-صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

١٦-نعمان حسين عطية الجبوري، المدن الجديدة في إقليم بغداد الكبرى، دراسة تحليلية لتوزيعها وأساسها الاقتصادي ومبررات قيامها، أطروحة دكتوراه (غ. م) كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص ١٧٣- ١٧٥.

17- Lee Coline, Model in Planning, Oxford Puranan Press., 1974, p. 91.

18- He Pworth, Mark "The Geography Technology Change in The Formation Economic" in Journal of Regionel Studying, Vol.20, No.5, Cambridge University Press. Oct., 1986, p. 407.

19- W.W.W. Goglee. Com.

٢٠-عادل عبد الله خطاب، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ١٨٥.

٢١-حسن محمود الحديثي، سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالنمو العمراني للمدن، مصدر سابق، ص ١٧٠.

٢٢-عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٩٤.

23- Raymond E. Murphy, " The American city An Urban Geography, New York: Macgrow. Hill Book co., 1966, p.103-104.

24- Adil H. AL-Haddad. Economic Base A Amaj or Factor in the Development of Samarra city, Hieher Diploma, center for Urban and Regianal Planning university . Baghdad, 1976, p. 35.

25- Johon W. Alexander, Basic. Non Basic concept urban Economic Function in Ralph W. Pfous, op, cit., p.194.

٢٦-عبد الرزاق عباس، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٢٩١.

27- Raymond E. murphg. The American city, opcit, p104.

٢٨-صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

29- Raymond E. Murphy, The American city, opcit, p.99.

٣٠-عقيل عبد الله عبد الجليل الحديثي، تحليل النشاط الاقتصادي للمستوطنات البشرية الجديدة منطقة الدراسة حوض خزان سد القادسية، رسالة ماجستير (غ. م) مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ١٦.

31- Foot., D., " Operational Urbam Models" Great Britain Bunguy, Suffolk, 1981, p. 110.

٣٢-عبد الرزاق عباس حسين، تحليل مفهوم الأساس الاقتصادي وطرق قياسه، مصدر سابق، ص ١٩٠.

33- Fridmun. J., and Alonso. W, " Regoinal Development and planning, U.S.A, macmollan, 1972., p.28.

٣٤-علاء سلمان الحكيم، التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية، مركز التخطيط القومي المصري، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٩.

٣٥-محمد الكردي، النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٧، ص ٣٠.

٣٦-صبري فارس الهيتي، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ٢٠٩.

٣٧-عبد الحكيم ناصر العشاوي، جغرافية المدن، مصدر سابق، ص ١١٤.

٣٨-جمال حمدان، مصدر سابق، ص ٣٥٩.

*تم استخراج قيمة ما يستلم شهرياً من خلال ضرب عدد الكادر التعليمي والثانوي بمعدل ما يستلمه اقل واكثر موظف خلال شهر والتي قدرت بـ (٧٥٠,٠٠٠ الف– ١,٨٠٠,٠٠٠ مليون) دينار/ شهر. وبالطريقة نفسها تم احتساب قيمة ما يستلمه الكادر التدريسي الجامعي والي كان عددهم (٨٦) مضروباً بمقدار ما يستلمه اقل واكثر موظف خلال شهر وهو (١,٢٥٠ – ٢,٥٠٠) مليون دينار/ شهر.

(*) منها دراسة جاين (Chapin) أوضح أن النشاط الاقتصادي يقسم إلى قسمين: الأول ينتج ويوزع خارج المدينة يدعى نشاط اقتصادي أساسي ونشاط ينتج ويستهلك داخل المدينة يدعى نشاط غير أساسي وبذلك تتركز قوة اقتصاد على ما يحمله النشاط الأول من نقود تدعم اقتصاد المدينة بينما الثاني فأنه يتم في تزايد النقود داخل المدينة.

Chapin F. Stuart Jr., Urban Land Use Planning: illinois Press, 1970, P.137

(*) الاثر المضاعف: هو نسبة النشاط الاقتصادي الأساسي إلى غير الأساسي ومستخرج وفق الصيغة الآتية:

Employment multiplier = Employment in Basic Activites + Employment in Non Basic Activites ÷ Employment in Basic Actives

حسن محمود الحديثي، سياسة التنمية المكانية وعلاقتها بالتطور العمراني، مجلة الجمعية الجغرافية، العدد (١٣)، ١٩٨٦، ص ١٨٢.

(*) يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية:

عدد العمال في نشاط في المدينة = (مجموع السكان في المدينة / مجموع سكان القطر) × عدد العمال في نفس نشاط للقطر

فإذا كان الناتج صفراً أو عدد سالب فإن ذلك يعني أن النشاط لا يمارس دوراً في الأساس الاقتصادي للمدينة. ينظر: Raymond E. Murphy " The American city, op cit, p.103.